سياسات التكييف الاقتصادي والتغيير الهيكلي وأثرها في الفقر الزراعي في اقتصاديات الدول النامية

آلاء محمد عبد الله
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل – العراق

الخلاصة

تكمن أهمية البحث ،أن لسياسات التكييف الاقتصادي والتغيير الهيكلي أثر في مسار التنمية الاقتصادية ، وفي الفقر الزراعي في الاقتصاديات النامية ،إذ تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت الانعكاسات المختلفة لهذه السياسات في اقتصاديات الدول النامية الزراعية ،لذا فان المشكلة تأتي من أن تلك الانعكاسات تترجم في نهاية الأمر إلى التأثير في مستويات الفقر الزراعي ،ويهدف البحث إلى دراسة هذه العلاقة ،وذلك للإجابة على السؤال التالي :هل يمكن تنفيذ برامج التكييف الاقتصادي والتغيير الهيكلي دون إلحاق متاعب كبيرة بالفقراء ،وكيف يمكن لهذه البرامج أن تحسن رفاهية الفقراء في الأجل الطويل ،اعتماداً على فرضية مفادها أن السياسات الاقتصادية لم تولد تلك التأثيرات المتسارعة في معدل نمو الناتج الزراعي وبالشكل الذي يولد تأثيرات معنوية باتجاه تخفيف معدلات الفقر الزراعي من خلال تجاوز التباين الحاصل في توزيع الأراضي الزراعية .وحددت الدراسة عينة مختارة من دول نامية لعام ٢٠٠٤ .ومن خلال الدراسة أكدت نتائج التحليل القياسي والإحصائي معنوية العلاقة بين معدل النمو الزراعي المقدر ومؤشر جيني في القطاع الزراعي كمتغير معتمد ،مما يدل على أن فوائد النمو لا تتوزع توزيعاً عادلاً لعدم توفر علاقة واضحة بين النمو والفقر ،باعتبار أن المستويات الدنيا للتباين يجب أن تكون لها تأثيرات مختلفة في النمو بالمقارنة مع المستويات المرتفعة للتباين ،وبناءً على هذا فان كل بلد قد يواجه مستوى معينا من التباين ودرجات التباين تختلف بين البلدان اعتماداً على العوامل الهيكلية ،لذلك فان تحقيق نمواً مستديماً يتم توزيعه توزيعاً عادلاً يعد عاملاً أساسياً في تخفيض مستويات الفقر .

المقدمة

تعد الاختلالات الهيكلية التي يعانيها القطاع الزراعي في الاقتصاديات النامية ،وبخاصة الزراعية ،والتي تجلت مظاهرها في التشوهات السعرية والتدخلات السوقية ،وضعف أداء المؤسسات الحكومية والفقر في الريف ،وارتفاع الأهمية النسبية للناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي وارتفاع هذه الأهمية بالنسبة للعمالة الزراعية ،فضلاً عن اختلال الهيكل السكاني بين الريف والحضر وغيرها .(النجفي ،١٩٩٤) ،أدت إلى الاستنتاج بان برامج التكييف الاقتصادي والتغيير الهيكلي سيكون لها وقع ايجابي في قطاع الزراعة أذا ما ترتب على تطبيقها زيادة الطلب على المنتجات الزراعية وتحسين شروط التبادل بين السلع القابلة للتبادل التجاري مقابل السلع غير القابلة للتبادل التجاري ،وزيادة النقد الأجنبي ،وتحسين المناخ الاقتصادي في اتجاه تدعيم الاستقرار ،في إطار توجهات الإصلاح الاقتصادي الشامل والشروع في تطبيق برامج التكييف والتغيير الهيكلي الشامل في ظل هذه التوجهات (الهباب ،١٩٩٩) .إذ تشمل برامج التكييف التي تدعمها موارد صندوق النقد الدولي تغييرات في السياسات (المالية والنقدية والسياسة التجارية وإدارة المديونية) من اجل زيادة كفاءة الزراعة وناتجها وصادرتها .وقد بينت خبرة عدد من البلدان إن تحقيق سلامة ميزان المدفوعات قد يتطلب إصلاحات هيكلية رئيسية ،تشمل تغييرات في هيكل الإنتاج ،وتعمير بعض القطاعات ،وزيادة صافي الإنتاج في بعضها الأخر بهدف استئناف النمو على أساس اقتصاد مبني على قواعد السوق ويدعمها البنك الدولي (Omotunde ،١٩٨٨) .ولما كانت برامج التغيير الهيكلي ذات أمد أطول وتتضمن قدرا اكبر من الإصلاح الهيكلي فإنها تعطي أهمية اكبر للتدابير الموجهة إلى الزراعة وتخفيف الفقر الريفي ،في حين إن برامج التكييف الاقتصادي سوف تزيد من الأهمية النسبية للفقر (النجفي ،١٩٩٩).تقوم هذه البرامج من حيث مرتكزها النظري على الأسس الفكرية للمدرسة النيوكلاسيكية (زكي ،١٩٩٢) ،وتجتمع معظم أفكارهم الاقتصادية الرئيسة في مسالة التغيرات الهيكلية بان عدم التوازن الذي يتسم به هيكل الاقتصاديات النامية مبعثه نمط هذه الاقتصاديات وخصوصيتها نتيجة فعل متغيرات داخلية وخارجية تعد قيدا تجاه استجابة الموارد للتغيرات التي تحصل في الأسواق المحلية والخارجية ،أي انخفاض مرونتها تجاه حوافز التغير في استخدام الموارد ،الأمر الذي يخفض من قدرتها على الحركة ونمط الاستخدام ،وبالتالي يقلل من كفاءتها الأستخدامية (الطائي ،١٩٨٣) .

تاريخ تسلم البحث ٣٠ / ٣ /٢٠٠٨ وقبوله ٢٠٠٨/٩/١٠

والفقر معناه مستويات مرتفعة من الحرمان ،والتعرض للمخاطر ،وانعدام الحيلة ،وهو متعدد الأبعاد ومتغير ،بحيث تسقط أعداد كبيرة من الأسر الضعيفة في براثن الفقر وتخرج منه بمرور الوقت (محمود ،٢٠٠٦) ،ويرتبط الفقر بحكم طبيعته بنقص الحصول والسيطرة على الموارد الإنتاجية بما في ذلك الأراضي والمياه ورأس المال الاستثماري والبشري (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،٢٠٠٧) .وتتعدد مسببات الفقر الريفي في البلدان النامية ،وفي مقدمة هذه المسببات التفاوت في المصادر المكونة للدخل في الريف ،وينعكس هذا التفاوت في التشوهات الحاصلة في التركيب الحيازي والتملكي الزراعي ،فضلا عن نمط السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة (تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ،٢٠٠٥) ،ويتعين التمييز بين معدلات الفقر وكثافته ،فالأولى تقاس بنسبة السكان الذين يعانون الفقر في حين تقاس الأخيرة بعدد الفقراء في الوحدة من مساحة الأراضي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،٢٠٠٧) ،ويقاس مؤشر الفقر رياضيا بمعامل جيني الذي يعبر عن درجة التباين في توزيع الأراضي في القطاع الزراعي (العاني ،٢٠٠٤) .إن الترابط بين ظاهرتي التغيرات الهيكلية والفقر يتأتى من أن التكييف الاقتصادي والتغيير الهيكلي في الدول النامية يقتضي إجراء انعطافات حادة في مسارات السياسة الاقتصادية القائمة على وفق حزمة من التوجهات الاقتصادية مغايرة لتلك التي اعتمدتها الدولة وغالبا ما يتأتى عن هذه التغيرات أثار اقتصادية غير مرغوبة تدفع بفئات عديدة من أفراد المجتمع نحو خط الفقر أو دونه (زهران ،١٩٧٨) .إذ أن التركيب الحيازي والتملكي والمتأتي من جراء إعادة توزيع الأراضي الزراعية (الشروط الضرورية) ،ووفقا لبرامج الإصلاح الزراعي في بعض الاقتصاديات النامية أو إجراء برامج الإصلاحات والتعديلات الهيكلية (Tony وLionel ،١٩٨٧) لم ترافقها نشاطات تكميلية (الشروط الكافية) في مجال الزراعة كالبنى الإنمائية والتسويقية التي تساعد على تحفيز الإنتاج وتحقيق التوازن في الأسعار النسبية للمحاصيل المختلفة وتقارب الأسعار مع مثيلتها الحدودية ،بالتالي كان الإصلاح في هذه الاقتصاديات غير متوازن وان النتائج كانت مخيبة للآمال (Zvi وKaren ،١٩٩٤) .وتؤكد المفوضية الأوربية إن الفقر يبقى المسألة الرئيسة والكبرى وأن النمو الاقتصادي هو شرط ضروري ولكن ليس بالشرط الكافي لخفض الفقر ما لم يترافق مع التوزيع العادل للدخل بوصفه شرطا كافيا لخفض الفقر (ECDGD ،١٩٩٧) ،كما يوضح (Griffin وTerry ،١٩٩٧) أن النمو الاقتصادي السريع هو أكثر فاعلية في خفض الفقر .

مواد البحث وطرائقه

يعتمد البحث على منطق النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة لاحتساب مؤشر الاختلال الهيكلي الذي يمكن تقديره حسب طريقة Kuznets (١٩٧٢) من الفرق بين الأهمية النسبية للناتج المحلي الزراعي والأهمية النسبية للعمل في القطاع الزراعي ،فإذا كان الفرق اكبر مما نسبته ٢٠% فان ذلك يشير إلى وجود حالة الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي ،ولإثبات فرضية البحث واستكمال العمل التجريبي في تحديد العلاقة بين معدل النمو الزراعي ومؤشر جيني في القطاع الزراعي ،من خلال اعتماد بيانات المقطع العرضي Gross-Section Data لعام ٢٠٠٤ وبالاعتماد على الإحصائيات التي تنشرها الأمم المتحدة ممثلة بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للسنوات ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ وHuman Development Report (٢٠٠٨/٢٠٠٧) ،تم تقدير النموذج باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي ،وباستخلاص مجموعة من المتغيرات الممثلة لسياسات التكييف الاقتصادي والتغيير الهيكلي ذات التأثير غير المباشر في معدل الفقر ،والتي تولد تأثيراتها المباشرة بمعدل النمو الزراعي ،إذ يمثل الأخير ثمرة ناتجة عن تلك السياسات ليمثل بدوره مؤثراً مباشراً في الفقر الريفي متمثلا بمؤشر جيني في القطاع الزراعي ،إذن يستوجب استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS ووفق برنامج (Statistical Ver.0.6) لاستبعاد التحيز المحتمل في المعادلة الآنية كلما كان ذلك ممكناً (Johnston ،١٩٨٤) ،وأخذ النموذج المقدر الشكل الآتي :

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + B_7X_7 + B_8X_8 + B_9X_9 + B_{10}X_{10} + Ui$$

$$G = B_0 + B_{11}\hat{Y} + B_{12}X_{12} + B_{13}X_{13} + Ui$$

يمثل Y المتغير المعتمد للمعادلة الأولى معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي ،ويعكس التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي ،ويشير إلى مستوى تغير حجم الإنتاج الكلي .أما المتغير المعتمد G للمعادلة الثانية فيعبر عن مؤشر جيني Gini Coefficient الذي يقيس العدالة التوزيعية للحيازات في القطاع الزراعي .في حين كانت المتغيرات المفسرة الممثلة لسياسات التكييف والتغيير الهيكلي كالآتي :

X_1 :كثافة استخدام الأسمدة كغم/هكتار للأراضي الصالحة للزراعة .X_2 :نسبة الأراضي المروية من الأراضي الصالحة للزراعة والمحاصيل الدائمة .X_3 :نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من المساحة الزراعية .X_4 :نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية .X_5 :الانفتاح الاقتصادي الزراعي وتشير إلى مشاركة أو تأثير متغيرات الأسواق العالمية في العرض الإجمالي .X_6 :المكننة الزراعية تشمل الجررات والحاصدات (قدرة حصانيه) لكل ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة .X_7 :القيمة الزراعية المضافة وتقيس إنتاج القطاع الزراعي مطروحا منه قيمة المدخلات الوسيطة .X_8 :نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة وهي مقياس للإنتاجية الزراعية .X_9 :نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان .X_{10} :سعر الفائدة .أما المتغيرات المفسرة للمعادلة الثانية والمؤثرة في الفقر الزراعي (مؤشر جيني) فهي :$\hat{Y}$:معدل النمو الزراعي المقدر .X_{11} :معدل التضخم ويشير إلى نسبة معدل النمو السنوي في الرقم القياسي لأسعار الغذاء .X_{12} :نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي (مقياس لدور الحكومة في النشاط الاقتصادي للبلد) .X_{13} :الاستثمار في رأس المال البشري :B_o الحد المطلق، B_i :معاملات النموذج Ui. Coefficient :حد الخطأ العشوائي .وبالاعتماد على المعايير الاقتصادية Economic Criteria (لتحديد قيم وإشارات المعلمات) والمعايير الإحصائية Statistical C. (لاختبار t, F, R, R^{-2}) والقياسية Econometrical C. (لاختبار كلاين و D-W واختبار Park) .تضمنت العينة (٢٠) بلداً نامياً ،ويعزى سبب اختيار هذه البلدان إلى توفر البيانات الخاصة بمؤشر جيني في القطاع الزراعي الذي يعد من المتغيرات النادرة ولاسيما إن قياس هذا المتغير لا يتم بشكل سنوي وقد تمثلت بلدان العينة بالآتي :أسيا والمحيط الهادي (بنغلاديش والهند واندونيسيا وجمهورية لآو الديمقراطية الشعبية ونيبال وباكستان) ،بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (نيكاراغوا وأورغواي) ،الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الجزائر والمغرب ومصر وإيران وسوريا وتونس وتركيا) ،بلدان أفريقيا جنوب الصحراء (أثيوبيا والسنغال) ،البلدان المتحولة (ألبانيا وكرواتيا وقيرغيزستان) .

النتائج والمناقشة

تبين من التحليل الموضح أنفا إن الفرق بين الأهمية النسبية للناتج المحلي الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي لبلدان عينة البحث لعام ١٩٩٠ والأهمية النسبية للعمل الزراعي إلى إجمالي العمالة وبدون حساب الاختلالات الهيكلية في القطاعات الأخرى ،فان القطاع الزراعي قد تجاوز الحدود التي أشار إليها "Kuznets" (١٩٧٢) لتأشير الاقتصاد بأنه يتسم بالاختلال الهيكلي ،باستثناء (نيكاراغوا ،اوراغوي ،الجزائر ،إيران ،سوريا ،تونس ،كرواتيا ،قيرغيزستان) .في حين تفاوتت الاختلالات الهيكلية في القطاعات الزراعية بين بلدان العينة ذاتها لعام ٢٠٠٤ ،وأخذت بالتناقص ،وان قيمة هذا المؤشر لم تتجاوز الحدود المسموح بها والتي تقدر بما نسبته (٢٠%) في كل من (المغرب ومصر) فضلا عن البلدان المذكورة آنفا في عام ١٩٩٠ .وينعكس عمق هذه الاختلالات وحدتها في اتساع الأهمية النسبية للفقر وشدته من خلال التأثير في معدلات النمو الاقتصادي وما يترتب عليها من تغيرات في استخدام الموارد .وقد تأتت هذه الاختلالات من طبيعة بنية الاقتصاديات النامية ونمط مكونات قطاعاتها الزراعية ،والتي تكونت من حصيلة أداء السياسات الزراعية في هذه الاقتصاديات (النجفي ،١٩٩٨) .

أولاً :تحليل نتائج التقدير لمعادلة انحدار متغيرات سياسات التكييف والتغيير الهيكلي في معدل النمو الزراعي (المرحلة الأولى) :لتفسير العلاقة بين محددات التغيرات الهيكلية للقطاع الزراعي لعام ٢٠٠٤ والمتمثلة بالمتغيرات المفسرة ($X_1,X_2,$-----,X_{10}) والمتغير المعتمد (معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي Y) ،تم التوصل إلى النموذج اللوغارتمي المزدوج الذي هو أكثر النماذج توفيقاً للبيانات ،وباستخدام أسلوب Step wise أخذت المعادلة الشكل الآتي :

المعادلة (١)

$$Log\ Y = -12.6 - 0.289LogX_2 - 0.488LogX_3 + 3.25logX_4 + 1.09LogX_5$$
$$t^* = (-4.68) \quad (-1.74) \quad (-2.41) \quad (5.02) \quad (3.23)$$
$$+ 1.26LogX_6 + 0.873LogX_7 + 0.849LogX_8$$
$$(6.61) \quad (1.75) \quad (2.83)$$
$$R = 81.3\% \qquad R^{-2} = 70.4\%$$
$$F = 7.45 \qquad D\text{-}W = 2.14$$

إذ إن :

X_2 = نسبة الأراضي المروية من الأراضي الصالحة للزراعة والمحاصيل الدائمة

X_3 = نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من المساحة الزراعية
X_4 = نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية
X_5 = الانفتاح الاقتصادي الزراعي
X_6 = المكننة الزراعية
X_7 = القيمة المضافة الزراعية
X_8 = نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة

تشير النتائج الموضحة آنفا ،قيمة معامل التحديد المعدل R^{-2} التي تعكس القدرة التفسيرية للنموذج إلى أن ٧٠% من التغيرات الحاصلة في (معدل النمو الزراعيY) يفسر بواسطة القيم التي تمثلها المتغيرات المفسرة في النموذج ،و٣٠% من هذه التغيرات تفسر بواسطة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج المقدر .وتم تأكيد معنوية الدالة من خلال اختبار F ،وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المفسرة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد ،تبين أن قيمة t* المحسوبة لكل من (X_2 ,X_3 ,X_4 ,X_5 ,X_6 .X_7 ,X_8) قد فاقت نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) ،مما يدل على وجود علاقة دالية مؤكدة بين المتغيرات المفسرة والمتغير المعتمد ،وان قيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدرة ،ولم تظهر معنوية بقية متغيرات الأنموذج المقدر لعدم مقدرتها على اجتياز الاختبارات الإحصائية ،إذ أوضحت نتائج التقدير أن النموذج الكلي المقدر اخذ الصيغة الآتية :

$$Log\ Y = -11.7 + 0.10Log_1 - 0.281LogX_2 - 0.551LogX_3 + 3.15LogX_4 + 1.08LogX_5$$
$$t^* = (-3.61)\quad (0.35)\quad (-1.50)\quad (-2.23)\quad (4.05)\quad (2.82)$$
$$+ 1.30LogX_6 + 1.01\ LogX_7 + 0.772LogX_8 - 0.484LogX_9 + 0.008LogX_{10}$$
$$(5.11)\quad (1.70)\quad (2.18)\quad (-0.80)\quad (0.04)$$
$$R = 82.6\% \qquad R^{-2} = 63.3\%$$
$$F = 4.27 \qquad D\text{-}W = 2.06$$

وبلغت قيمة D-W المحسوبة ٢.١٤ ،وهذا دليل على افتقاد الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية المتعاقبة .وأظهر اختبار كلاين عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين متغيرات النموذج ،أما مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroscedasticity) والتي تصاحب بيانات المقطع العرضي عادة ،فقد تم التأكد من عدم وجودها من اختبار Park .من المعادلة (١) ،تشير العلاقة الدالية إلى أن الزيادة في الأراضي المروية (X_2) بنسبة وحدة واحدة ستؤدي إلى تناقص معدل النمو الزراعي بمقدار ٠.٢٨٩% وحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى (المرونة في الدالة اللوغارتمية المزدوجة =قيمة Bi) ،إذ إن الممكنات الموردية المائية تعد قيدا على التنمية الزراعية ،وهناك متغيرات أخرى تؤدي في مجملها إلى تخفيض كفاءة استخدام المتاح منها ،وفي مقدمة هذه المتغيرات التقلبات المناخية (عبد الله ،٢٠٠٦) والتغيرات النوعية في المياه واختلاف التراكيب الخصوبية للتربة والقصور في وسائل وأساليب الري ،وإذ كان للمتغيرات غير الاقتصادية تأثيراتها الفاعلة في تدني كفاءة استخدام الموارد المائية ،فان للمتغيرات الاقتصادية تأثيرات أكثر فاعلية في الاستخدامات المذكورة ،فانخفاض الدخول المزرعية وما يرتبط من قصور في تطوير وسائل الري وصيانتها في المزرعة وخاصة الصغيرة منها والتقلبات السعرية للمنتجات الزراعية التي لا تتناسب ومستويات التكاليف للوحدات المنتجة لا تعد حافزا في استخدام قدر من وسائل الإنتاج كالمياه التي تعظم حجم ناتجه الزراعي ،وتؤدي هذه المتغيرات مجتمعة تأثيراتها في تدنيه حجم الناتج الزراعي (ESCWA ،٢٠٠٣) .وكان لنسبة الأراضي الصالحة للزراعة (X_4) تأثيرا سلبيا في معدل النمو الزراعي بنسبة ٠.٤٨٨% وحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى ،وتعد المساحة الزراعية إحدى أهم الموارد الرأسمالية الثابتة في النشاط الزراعي ،هذا المؤشر لا يكون له الأثر البالغ في مسالة تنظيم حجم الناتج إلا إذا توفرت له الموارد الزراعية الأخرى لتكوين التوليفه المواردية التي تحقق هدف تعظيم دالة الإنتاج الزراعي ،إذ إن زيادة الأراضي الزراعية واستخدامها وفقاً للإصلاحات الاقتصادية وهياكلها الحيازية الجديدة لم ترافقها كفاءة في الأداء الاقتصادي الزراعي لابتعاد الأراضي المزروعة عن السعات المزرعية المثلى(النجفي ،٢٠٠١) وهو الأمر الذي يولد في محصلته النهائية تدنيه الناتج الزراعي عن مستوياته القصوى .وفيما يتعلق بأهمية العمالة الزراعية (X_5) فكان تأثيره ايجابياً ،إذ أن زيادة هذا المعدل بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة معدل النمو الزراعي بنسبة ٣.٢٥% وحدة ،ويمكن تفسير ذلك استنادا إلى أن المناطق الريفية تمتاز عادة بقدرتها على توليد عمالة تتجاوز العمالة اللازمة لإنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات ،فموسمية العمل الزراعي تؤدي إلى التناوب بين البطالة الموسمية للعمل والبطالة الجزئية لرأس المال ،عليه فان عرض العمل يعد مرتفعاً ،ومن

ثم تتجه الأجور نحو الانخفاض فتنخفض بذلك تكاليف الإنتاج ويزداد الناتج الزراعي(Hans ،١٩٨٣) .وبالنسبة للبلدان الوفيرة في الأيدي العاملة ينبغي أن تؤدي إعادة تخصيص الموارد وفقا للمزايا النسبية إلى زيادة العمالة إلى أقصى حد في الأجل الطويل ،غير أن هناك سببين قد يؤديان إلى زيادة البطالة في الأجل القصير نتيجة للتكييف ،أولهما إن عملية أعادة تخصيص الموارد تتعرض حتما لفوارق زمنية وثانيا إذا لم يكن من الممكن تخفيض الأجور الحقيقية تخفيضاً كافياً فان انكماش إجمالي الطلب وكذلك التوفيرات في القطاع العام ستزيد مستوى البطالة وبقدر ما يمكن تحقيق توازن في الاقتصاد الكلي من خلال التغييرات الهيكلية مع تقليل الاعتماد على قيود الطلب فستكون مشكلة البطالة قصيرة الأجل (Tony وLionel ،١٩٨٧) .وفيما يخص مؤشر الانفتاح الاقتصادي الزراعي(X_6) فكانت أهميته موجبة ،ومن ثم فان زيادة مقدارها وحدة واحدة في هذا المؤشر ستؤدي إلى زيادة المتغير المعتمد بنسبة (١.٠٩%) وحدة ،يمكن الاستنتاج هنا أن الإصلاحات التجارية قد حفزت النمو الاقتصادي ،وهناك آليات عديدة يمكن أن يتحقق بها ذلك منها :زيادة الاستثمار في رأس المال المادي أو البشري ،وإمكانية الحصول على تقانة محسنة ،وزيادة المنافسة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،٢٠٠٥) وتشير الدراسة التي أجريت مؤخراً بشان إصلاحات سوق الأرز في فيتنام في تسعينات القرن العشرين أن الانتعاش الذي نجم في الأسعار الزراعية ومن ثم في الدخول الريفية قد مكن فقراء الريف من الاستثمار في رأس المال البشري ،كذلك تبين إن الإصلاحات (أهمية التقانة المستوردة) ساهمت في حدوث زيادة بنسبة ٥٠% في غلات الذرة في تركيا ،وتوجد دراسات تدل على إن التصدير يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وان الواردات يمكن أن تفرض ضوابط فعالة على عمليات رفع الأسعار محليا في الصناعات التي تتنافس تنافساً يفتقر إلى الكمال ،مما يشجع الشركات على خفض منحنى متوسط تكلفتها الكلية وعلاوة على ذلك ،تتضمن اتفاقات تجارية كثيرة عناصر صريحة ترمي إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن أن يحفز النمو بزيادة رصيد البلد المضيف من رأس المال فضلا عما يجلبه من تقانات جديدة وقدرة إدارية ،ومن الممكن أيضا أن يكون لتحرير التجارة اثر في هوامش التسويق (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،٢٠٠٥) .كما وأن أهمية استخدام المكننة الزراعية (X_7) كان ايجابيا ،ومن ثم فان زيادة مقدارها وحدة واحدة في هذا المعدل ستؤدي إلى زيادة المتغير المعتمد بنسبة (1.26%) وحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى ،إذ أوضحت دراسات عديدة أن جانبا كبيرا من النمو الاقتصادي يمكن أن يعزى إلى التغيير التقني إلى جانب إسهامات رأس المال والعمل ،ويشمل التغيير التقني التحسينات في التكنولوجيا والتقنيات الإدارية والابتكارات في المنتجات ويؤدي إلى تعميق رأس المال مما يزيد الطلب على العمالة الماهرة (Nora وOmar ،٢٠٠٠) وأكدت دراسة (H.Binswanger ،١٩٨٩) أن تأثير التغيير التكنولوجي في النمو الزراعي يعد اكبر من تأثير التغيرات السعرية للناتج الزراعي ،وان التسارع باستخدام نتائج التقدم العلمي في مجالات الإنتاج الزراعي يزيد من حجم الفائض الزراعي ،وتشير العلاقة الدالية إلى أن الزيادة في نسبة القيمة المضافة الزراعية (X_1) بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة معدل النمو الزراعي بنسبة ٠.٨٧% وحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى ويمكن الإشارة هنا إلى وجود تغير مؤكد في مقدار الإسهام الذي يقوم به القطاع الزراعي في نمو ناتجه المحلي في ظل التغيرات الهيكلية ،ويعني ذلك في مضمونه الاقتصادي إن سيادة السياسات التحفيزية المرتبطة بالتكييف الاقتصادي والتغير الهيكلي تعد أمراً ضرورياً ،ولكن ليس كافيا لإحداث أثار ايجابية متزايدة في نمو الناتج الزراعي ،إذ أن حزمة المتطلبات المؤدية إلى رفع الإنتاجية الزراعية في ظل التكيف والتغير الهيكلي تقتضي مجهودات في المجالات التنموية المرتبطة بأساليب الري والارتفاع بممكنات البحث العلمي والارتقاء بالحاجات الأساسية كالصحة والتعليم والإرشاد فسياسات التكيف والتغير الهيكلي في المدى القصير لا يمكنها إحداث القدر من الإصلاح الاقتصادي الذي يعد من المتطلبات الرئيسة للارتفاع بالإنتاجية الزراعية(النجفي ،١٩٩٩) .وكان لنتيجة التقدير الموجبة لمعامل نصيب العمل الزراعي (الإنتاجية الزراعية) (X_8) تعد هذه العلاقة منطقية إذ تؤكد دور هذا المتغير في النمو الزراعي نتيجة التغيرات في هيكل الطلب نتيجة لزيادة الدخول كذلك تمكن السياسات الحكومية إلى حد ما والمتعلقة بالإصلاح الزراعي والضرائب والاستثمارات الزراعية فضلا عن توفر الدراية والمعرفة الفنية والتعامل مع التقنيات الحديثة قد أدى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية ،وهذا يؤكد وجود إستراتيجية زراعية على صعيد الدول النامية تسعى إلى تحديد اتجاهات النمو .

وقد تمكنا من صياغة العلاقة بين محددات التغيرات الهيكلية ومعدل النمو الزراعي لعام ١٩٩٠ ولنفس دول العينة وقد أخذ النموذج المقدر الشكل التالي :

$$Log\ Y = 1.11 + 0.030 Log X_1 + 0.101 Log X_2 - 0.025 Log X_3 + 0.373 Log X_4$$

$$t^* = (3.09) \quad (1.79) \quad (1.40) \quad (-0.92) \quad (2.48)$$

$$- 0.218LogX_5 - 0.093LogX_6$$
$$(-4.09) \quad (-1.43)$$
$$R = 90.1\% \quad R^{-2} = 85.5\%$$
$$F = 19.66 \quad D\text{-}W = 2.00$$

ثانياً: تحليل نتائج تقدير معادلة انحدار معدل النمو الزراعي المقدر في الفقر الريفي (المرحلة الثانية)

عند تفسير العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتمثلة بـ (معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي المقدر $(\hat{Y})$ ومعدل التضخم(X_{11}) والإنفاق العام(X_{12}) والاستثمار في رأس المال البشري(X_{13}) والمتغير المعتمد مؤشر جيني للتفاوت في توزيع الأراضي الزراعية (G) ،تبين أن أكثر النماذج المعتمدة توفيقا للبيانات هو النموذج نصف اللوغارتمي وكما يأتي :

$$G = -111 + 0.0012Log\hat{Y} - 11.1LogX_{11} - 8.9LogX_{12} + 71.1LogX_{13}$$
$$t^* = (-1.17) \quad (1.07) \quad (-1.16) \quad (-0.64) \quad (2.25)$$
$$R = 56.1\% \quad R^{-2} = 44.4\%$$
$$F = 4.79 \quad D\text{-}W = 2.63$$

وباستخدام أسلوب Stepwise ،أخذت المعادلة الشكل الأتي :

المعادلة(٢)

$$G = 55.5 + 0.0028Log\hat{Y}$$
$$t^* = (14.52) \quad (2.89)$$
$$R = 31.6\% \quad R^{-2} = 27.8\%$$
$$F = 8.33 \quad D\text{-}W = 2.29$$

من نتائج التقدير الموضحة في المعادلة (٢) ،تبين أن قيمة معامل التحديد بلغت تقريباً ٢٨% وان هناك علاقة موجبة ومؤكدة عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين معدل النمو الزراعي المقدر ومعامل جيني ،إن النمو الاقتصادي يعد احد المتطلبات الداعمة للسياسات الاقتصادية وأكثر الشروط أهمية لآليات خفض الفقر ،وبناءً عليه أعتبر البنك الدولي النمو السريع ضرورياً لتحقيق أهداف خفض الفقر ،إلا انه لم يشير إلى نمط توزيع الدخل ،في حين اعتبر بنك التنمية الآسيوي وفي السياق نفسه إن النمو يساهم في خفض الفقر من خلال الزيادة في الاستخدام والزيادة في مستوى الإنتاجية ومستوى أجور العاملين فضلا عن توسيع الإيرادات العامة لتستخدم في زيادة الخدمات الاجتماعية وتحسين الخدمات الرئيسة الأخرى للفقراء وخصوصا النساء (عبد المجيد ،٢٠٠٤) .إلا أن اعتراضات عديدة أثيرت حول فرضية النمو بوصفه الآلية المركزية لخفض الفقر باعتبار أن فوائد النمو لا تتوزع توزيعا عادلا ،لعدم توافر علاقة واضحة بين النمو وتوزيع الدخل (عبد الله ،٢٠٠٨) باعتبار أن المستويات الدنيا للتباين يجب أن تكون لها تأثيرات مختلفة في النمو بالمقارنة مع المستويات المرتفعة للتباين وعلى هذا الأساس فان العلاقة بين النمو والتباين قد تتغير عند مستويات مختلفة من التباين لتعطي انطباعا بان طبيعة العلاقة بين التباين والنمو الاقتصادي تأخذ شكل علاقة غير خطية والأكثر احتمالا أن تلك العلاقة تكون مقعرة (Kuznets ،١٩٥٥) وثمة ارتباط سلبي بين دخل الفرد في البلدان النامية والفقر (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،٢٠٠٧) إذ تؤكد الدراسات إن النمو الاقتصادي المستمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والرخاء لابد أن يعمل على تخفيض الفقر غير أن الدراسات عن البلدان في العالم النامي تشير إلى إن النمو الاقتصادي بمفرده وفي غياب التدابير النوعية لمكافحة الفقر قد يخلف وراءه أعداد كبيرة من السكان الفقراء لفترة طويلة وخاصة في المناطق الريفية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،٢٠٠٥) .وأوضحت دراسات عديدة أن تأثير النمو الاقتصادي في خفض الفقر إنما يعتمد على طبيعة وتوزيع النمو بقدر ما يعتمد على حجمه وسرعته (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،٢٠٠٧) فالنمو الاقتصادي في اشد البلدان فقراً هو القوة الدافعة للاقتصاد الريفي لذا فان النمو الزراعي عامل حاسم في الحد من الفقر إذن فالسياسات الاقتصادية لم تولد تلك التأثيرات المتسارعة في معدل نمو الناتج الزراعي وبالشكل الذي يولد تأثيرات معنوية باتجاه تخفيف معدلات الفقر الزراعي من خلال تجاوز التباين الحاصل في توزيع الأراضي الزراعية والتحسينات التي يمكن أن يولدها في متوسط دخل الفرد ،وبناءً على هذا فان كل بلد قد يواجه مستوى معينا من التباين وان درجات التباين تختلف عبر البلدان المختلفة اعتمادا على العوامل الهيكلية ،لذلك فان تحقيق نمو مستديم يتم توزيعه توزيعا عادلا يعد عاملا أساسيا في تخفيض مستويات الفقر كما عكستها تجارب شرق أسيا في تقليص الفقر من خلال النمو المتسارع للدخل والنمط العادل في توزيع الدخل (الاسكوا ،٢٠٠٦) .

إذن المقدمة المنطقية الأساسية لإصلاح السياسيات التي قامت بها البلدان تحت الدراسة كانت تفيد بأنه يمكن تنفيذ برامج التكييف الاقتصادي والتغيير الهيكلي دون إلحاق متاعب كبيرة بالفقراء كذلك يمكن لهذه البرامج أن تحسن رفاهية الفقراء في الأجل الطويل والحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي ،ولكن لابد من ملاحظة النقاط الآتية :

١. يمكن "بإعادة التوزيع مع النمو" تحسين فرص الحصول على الأصول الإنتاجية مثل الأرض والري ومدخلات الإنتاج .
٢. إن الهدف الأولي لبرامج التكييف الهيكلي والخصخصة هو توجيه الزراعة المحلية أكثر نحو السوق والإستراتيجية الرئيسة للسياسات التي تم تبنيها لبلوغ هذا الهدف تمثلت في إجراء إصلاح على عدة جهات :تخفيض في معدل الحماية وتحرير الأسعار والخصخصة واستقرار الاقتصاد الكلي .
٣. تؤدي الإصلاحات إلى الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي إن تم تصميمها وتنفيذها بعناية فائقة ضمن إستراتيجية واضحة لصالح الفقراء .
٤. إذا لم يكن الفقراء يملكون كثيرا من الأصول الإنتاجية غير عملهم فقد تكون زيادة فرص عمالتهم عن طريق التحسينات في سير سوق العمل وسيلة فعالة لزيادة دخولهم والأرجح أن تكون مثل هذه البرامج الهيكلية هي أفضل من مشاريع الاستخدام قصيرة الأجل .
٥. يمكن حماية رأس المال البشري للفقراء بتامين حصولهم على الخدمات الصحية والتعليمية عن طريق إعادة هيكلة تخصيصات موارد القطاع العام .
٦. يعد تحسين البنية التحتية الريفية عامل مهم من اجل إصلاح ناجح للسياسات في معظم البلدان ،لكن الحاجة إليه ماسة بشكل خاص في المناطق ذات الدخل المنخفض ،ويترافق ذلك مع دعم الاستثمارات الإنتاجية لصغار المزارعين فمن الصعب بدون هذه الاستثمارات أن يستجيب مثل هؤلاء المزارعيين لحوافز الأسعار .

ECONOMIC ADJUSTMENT POLICIES & STRUCTURAL CHANGE AND ITS IMPACT IN AGRICLTURAL POVERTY IN ECONOMIES OF DEVELOPING STATES

Alaa M. Abdullah
Agric. Economic Dept.,College of Agric. and Foresty ,Mosul Univ.,Iraq

ABSTRACT

The importance of the paper defines that economic adjustment policies and structural change have a deep impact on economic development and agricultural poverty in the future of development economies .Studies and papers have tackled various reflections of these policies upon economic of agricultural developing states .Therefore ,the problem comes to confirm that these reflections might be translated at the end into the fact that the impact in levels of agricultural poverty .The paper aims at studying this relation by answering the following question :Can the programs of economic adjustment and agricultural change be fulfilled without making great problems for the poor ?How can these programs be able to improve the life of the poor for a long- term by depending on the hypothesis which says that economic policies have not created these effects in the rate of agricultural product and in the form which create significant effects in the direction of elevating rates of agricultural poverty through eliminating the variance in distributing agricultural lands .The study has limited a selected sample from developing states of the year 2004 .Throughout the study ,results of standard and statistical analysis were significant and the relation between the rate of agricultural growth and Gini indicator inside the agricultural sector as being dependent variant .This means that the advantages of growth means that the advantages of growth are not distributed

equally for there was no clear relation between growth and poverty ,considering that low levels of variance should have been of different effects in growth in comparison with high levels of variance .For this reason ,each state must face a certain level of variance and degrees of variance differ across various states by depending upon structural factors .Therefore ,achieving sustainable growth to be distributed equally is considered as a basic factor in decreasing poverty levels .

المصادر

تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية(٢٠٠٥) .الفقر في البلدان العربية :الأوضاع المعاصرة والمعالجات المحتملة .مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .الأهرام :٢٦٣-٢٨٢ .

تقرير التنمية البشرية(٢٠٠٥) . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . مطبعة جامعة أكسفورد . أكسفورد . نيويورك .

زهران ،حمدية(١٩٧٨) .اقتصاديات التنمية .مكتبة عين شمس .القاهرة :١٥٩ .

زكي ،رمزي(١٩٩٢) .الموقف الراهن لازمة الديون الخارجية :نحو رؤية عربية .مجلة العلوم الاجتماعية .السنة ١٢٠ . ٣-٤ : ٢١٠-٢١١ .

الطائي ،منى عبد الجبار(١٩٨٣) .الهيكل الاقتصادي للدول النامية – طروحات في النظرية والسياسات الاقتصادية .مجلة الاقتصادي .جمعية الاقتصاديين العراقيين. ١-٢ :٤٥-٤٦ .

عبد المجيد ،احمد فتحي(٢٠٠٤) .أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة . أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة الموصل .

عبد الله ،آلاء محمد(٢٠٠٦) .الآثار التوزيعية للمستويات المطرية في إنتاجية الحبوب في نينوى للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٠ (محصولي الحنطة والشعير أنموذجاً) .مجلة زراعة الرافدين .٣٤(٤) :١٠-١٩ .

عبد الله ،آلاء محمد(٢٠٠٨) .التفاوت في توزيع الدخل الزراعي (دراسة في الفقر الريفي) "دول نامية لعام ٢٠٠٣ أنموذجا" .مجلة زراعة الرافدين .٣٦(١) :٢٤-٣٢ .

العاني ،أسامة عبد المجيد(٢٠٠٤) .حق إعادة توزيع الدخل في الإسلام .آفاق اقتصادية .٢٥(٩٨) :٨٣-١١٦ .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (٢٠٠٦) .مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٥-٢٠٠٦ .الأمم المتحدة .نيويورك .

محمود ،ياسر محمد جاد الله(٢٠٠٦) .اثر العولمة على الفقر في البلدان العربية مع إشارة لمصر .آفاق اقتصادية .٢٧(١٠٧) :٥١-٨٦ .

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(٢٠٠٥) .التجارة الزراعية والفقر .سلسلة دراسات الزراعة رقم ٣٦ .حالة الأغذية والزراعة .روما .

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(٢٠٠٦) .هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائي .سلسلة دراسات الزراعة رقم ٣٧ .حالة الأغذية والزراعة .روما .

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(٢٠٠٧) .تقديم المدفوعات للمزارعين مقابل الخدمات البيئية .سلسلة دراسات الزراعة رقم ٣٨ .حالة الأغذية والزراعة .روما .

النجفي ،سالم توفيق(١٩٩٤) .النمو والتغير الهيكلي في الاقتصاد الزراعي العراقي ١٩٦٠-١٩٩٠ "دراسة تحليلية في السياسة الزراعية .مؤتة للبحوث والدراسات .٩(٥) :١٩٥-٢١١ .

النجفي ,سالم توفيق(١٩٩٨) .المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي .بيت الحكمة .بغداد :١٢٣ .

النجفي ،سالم توفيق(١٩٩٩) .الفقر وسياسات التكييف الاقتصادي والتغيير الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية "النظرية والتجارب" .دراسات اقتصادية .بيت الحكمة :٤-١٤ .

النجفي ،سالم توفيق(٢٠٠١) .موروثات القرن العشرين .بيت الحكمة .بغداد :٢٣٧ .

الهباب ،محمد سمير(١٩٩٩) .برامج التكيف الهيكلي للزراعة في إطار الإصلاحات الاقتصادية :التجارب العربية والدروس المستفادة .بحوث الندوة الفكرية "الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية" .مركز دراسات الوحدة العربية .لبنان :٩٧-١٥٠ .

ECDGD (1997). European Commission Directorate General for Development. Poverty Reduction and Macroeconomic Policy. Human & Social Development Issues .No.1

Economic and Social Commission for Western Asia(ESCWA)(2003) .Sectoral Water Allocation Polices in Selected Escwa member Countries An evaluation of the Economic Social and drought-related impact .New York :38-41 .

Griffin ,K. and M. Terry(1997) .The Structure of Incentives .In Macroeconomic Policies and Poverty Reduction .UNDP :6-7 .

Binswanger ,H.(1989) .How Agriculture Producers Respond & Prices and Government Investment ,First Annual World Bank conference on Development Economics .

Hans ,P. Binswanger(1983) . Agricultural Growth and non- Agricultural rural activity .Finance and Development .International Monetary Fund .Washington .20(3) :38-40 .

Human Development Report(2007/2008) .United Nations Development Programmer .Oxford .Oxford University Press .New York .

Johnston ,J.(1984) .Econometrics Methods .McGraw-Hill Book Co .New York :380-384 .

Kuznets ,S.(1955) .Economic Growth and Income Inequality .American Economic Review .45(1-4) :81-85 .

Kuznets ,S.(1972) .Economic Growth of National .second printing .Oxford University Press .London .

Nora ,L. and A. Omar(2000) .Limiting Poverty .Finance and Development .International Monetary Fund .Washington .37(1) :31-33 .

Omotunde ,E. and G.Johnson(1988) .Agriculture and The Programs of Adjustment in which The Fund is Supporting .Finance and Development .International Monetary Fund .Washington .25(2) :38-40 .

Tony ,A. and D. Lionel(1987) .Relieving Poverty in the light of structural adjustment . Finance and Development .International Monetary Fund .Washington .24(4) :41-43

Zvi ,L. and B. Karen(1994) .Agricultural Reform in economies which pass through a transitory stage .Finance and Development .International Monetary Fund .Washington .31(4) :25-28 .